

إنكار بعض النحويين للقراءات المتواترة. دراسة تحليلية نقدية

The denial of some grammarians of mutawatir readings – critical analytical study-

أحمد شيخي^{1*}، حورية عبيب²

¹ جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، مخبر مناهج البحث والتقويم في

العلوم الإسلامية وغاياتها (الجزائر) a.chikhi@univ-alger.dz

² جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر)

h.abib@univ-alger.dz

تاريخ الإرسال: 2024/11/28 تاريخ القبول: 2025/03/19 تاريخ النشر: 2025/06/26

ملخص:

يعتبر علم القراءات من أجل العلوم وأشرفها لتعلقه بأشرف كلام ألا وهو كلام الله عز وجل، ولقد زلت أقدام بعض العلماء عند تعاملهم مع بعض القراءات فراحوا ينكرونها ويرمونها باللحن، والذي حملهم على هذا مخالفتها لقاعدة نحوية قعدوها، أو اتهامهم لراويها بعدم الضبط إلى غيرها من الأسباب، فجاءت هذه الورقة البحثية هادفة إلى الذب عن كلام الله والدفاع عنه، وذلك من خلال حشد أقوال علماء جهابذة تصدوا بالحجة والبرهان للرد على من أنكر أو طعن فيما تواتر من القرآن، فنقضوا بنيان المنكرين من أساسه وقطعوا الشك باليقين على صحة القراءة المطعون فيها، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها أن القراءة إذا ثبت تواترها فهي فوق كل قاعدة نحوية فلا يردها طعن طاعن مهما علا شأنه وسطع نجمه، وأن القراءة الصحيحة حجة على العربية لا العكس.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية؛ التوجيه النحوي؛ الإنكار؛ علوم القرآن؛ الإحتجاج.

Abstract:

The science of recitations is considered one of the most important sciences due to its connection to the words of Allah, the Exalted. Some scholars have stumbled when dealing with certain recitations, leading them to deny and criticize them. Their reasons for this were often due to a contradiction with grammatical rules or accusations against the narrators regarding their accuracy, among other reasons. This research paper aims to defend the words of Allah and respond to the deniers and critics by gathering the statements of scholars who addressed these issues with evidence and proof. They responded to those who denied or criticized what has been transmitted in the Quran, refuting the deniers and eliminating doubts with certainty regarding the validity of the contested recitation. The research concluded with several findings, the most important of which is that if a recitation is proven to be transmitted, it takes precedence over any grammatical rule, and the criticism of the critics cannot invalidate it. Furthermore, the correct recitation serves as evidence against the rule, not the other way around.

Keywords: Quranic readings; grammatical guidance; denial; Quranic sciences; argumentation.

1. مقدمة:

الحمد لله الذي توعد بحفظ كتابه، والصلاة والسلام على أشرف أنبيائه أما بعد:

فلا يخفى على ذي لب أن القرآن الكريم كلام الله المعجز، أنزله سبحانه وتعالى على قلب نبيه الأكرم ﷺ أمته وعلمهم إياه ليعملوا به ويحتكموا إليه فيسعدوا في الدنيا والآخرة، ثم زادهم من فضله أن جعل لهم فيه متصرفاً في اللغات فلا تضطر كل قبيلة إلى تغيير ما اعتاد عليه لسانها وألفه طبعها، فأنزل الله سبحانه القرآن بعدة قراءات تيسروا على الأمة كما يسر عليهم الدين، إذ لو أنزله على لسان واحد لشق ذلك عليهم ولعظمت فيه المحنة، ولا زالت الأمة منذ الصدر الأول تتناقل قراءاته من أفواه المشايخ المتقنين بسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولما اتسعت رقعة الإسلام ودخل الأعاجم فيه فشا اللحن على الألسن وكثر الغلط في العربية، انبرى علماء أفتاد أعمارهم وبذلوا أنفسهم ونفيسهم من أجل صون القرآن من الخطأ في قراءته، فكان ذلك بالحفاظ على العربية فقعدوا قواعدهم النحوية التي استقوها

من أفواه العرب الأقحاح سماعا وقياسا، إلا أن بعضا منهم زلت قدمه وحر فهمه حين راح يطبق تلك القواعد على القراءات التي خالفها، فنسب إلى القراءة اللحن والغلط، وانتصر إلى القاعدة التي وضعها أمثاله، فظهرت قراءات مطعون فيها وهي من المتواتر، ثم قام جهايزة آخرون نقضوا ببيان من أنكروا، وبينوا بالحجة والدليل خطأ المنكير.

إشكالية البحث:

إن تعدد القراءات ومجئ بعضها على أوجه إعرابية مختلفة، جعل بعض العلماء المقدسين للقواعد النحوية يقعون في تلك القراءات التي خالفت قواعدهم فراحوا ينكرونها ويصفونها بما لا يليق، فما هي الأسباب التي حدثت بهؤلاء العلماء على جلاله قدرهم وعظيم منزلتهم وعلو كعبهم في العلم أن يقعوا في بعض القراءات المتواترة ويرمونها بالحن؟ وما هي أنواع الإنكار التي نجدها عندهم؟ وكيف رُدَّ على من وقع في هذا المنزلق الخطير من طرف أقرانه من العلماء؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة اخترت نماذج من قراءات أنكروها بعض العلماء، عرضت من خلالها أقوال المنكرين مبينا وجه الإنكار ثم أردفته بردود العلماء عليهم بما لا يجعل مجالاً للشك في صحة القراءة المتواترة، فجاء البحث تحت عنوان: "إنكار بعض النحويين للقراءات المتواترة. نماذج مختارة."

منهج البحث: اعتمدت في هذا البحث على المنهجين التحليلي والنقدي، وذلك من خلال رصد القراءة المنكر عليها، وتحليل وجه الإنكار الذي اعتمد عليه المنكير، والرد عليه بالأدلة، من أجل بيان فساده، وذلك من خلال الاستئناس بأقوال العلماء.

خطة البحث:

بدأت هذا البحث بمقدمة تلتها خمسة مباحث وخاتمة، أما المبحث الأول فعنوانه بتعريف علم القراءات، تطرقت فيه إلى تعريف هذا العلم لغة، واصطلاحاً، أما المبحث الثاني فوسمته أنواع القراءات، وذكرت فيه القراءة المتواترة، والشاذة، أما المبحث الثالث فكان بعنوان أسباب الإنكار، بينت فيه الأسباب التي جعلت بعض العلماء يطعنون في بعض القراءات المتواترة، أما المبحث الرابع فجاء بعنوان: صيغ الإنكار وأنواعه، تطرقت فيه إلى الصيغ التي يستعملها العلماء والتي تدل على إنكارهم القراءة كما بينت فيه نوعي الإنكار الجلي منه والخفي، أما المبحث الخامس فعرضت فيه نماذج مختارة من القراءات المنكر عليها وبيان سبب إنكارها ثم الرد على المنكرين، وبعدها ختمت بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

المبحث الأول: تعريف علم القراءات: وفيه مطلبان

المطلب الأول: تعريف القراءات لغة

القراءات لفظ جمع مفردة قراءة وله معنيان في اللغة:

المعنى الأول: يأتي بمعنى الضم والجمع.

قال الجوهري في الصحاح: "قرأت الشيء قرأنا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض ومنه قوله: ما قرأت هذه الناقة سلاقط، وما قرأت جنينا: أي لم تضم رحمها على ولد، وقرأت الكتاب قراءة وقرأنا، ومنه سُيِّ القرآن، قال أبو عبيدة: سُيِّ القرآن لأنه يجمع السور، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ [القيامة 17]، أي: جمعه وقراءته"⁽¹⁾.

المعنى الثاني: يأتي بمعنى التلاوة.

قال الفيروز آبادي: "القرآن: التنزيل، قرأه، و. به، كنصره ومنعه، قرأ قراءة وقرأنا، فهو قارئ من قراءة وقرأ وقارئين: تلاه"⁽²⁾.

المطلب الثاني: القراءات اصطلاحا:

لعلماء القراءة عدة تعريفات لعلم القراءات نذكر منها:

تعريف ابن الجزري الذي قال فيه: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله"⁽³⁾.

وتعريف عبد الفتاح القاضي قائلا: "هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله"⁽⁴⁾.

يتبين لنا من خلال عرض هذين التعريفين الاصطلاحيين لعلم القراءات أنه علم يُتوصّل به إلى معرفة ما أُنْفِق وما اُخْتُلِف عليه في نطق الكلمات القرآنية، مع عزو كل اختلاف إلى

من نقله إلينا بسنده إلى النبي ﷺ.

(1) الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 65/1

(2) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص 49.

(3) ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 9.

(4) عبد الفتاح القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة بحاشية المصحف الشريف، ص 08.

المبحث الثاني: أنواع القراءات: وفيه مطلبان

بعد استقراء العلماء للقراءات التي وصلت إلينا عن طريق الصحابة رضوان الله عليهم، وبعد التحقيق فيما استقروا على أن منها المتواتر ومنها الشاذ.

المطلب الأول: القراءة المتواترة:

وهي القراءة التي اشتملت على الأركان التي بينها ابن الجزري حين قال: "كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها"⁽¹⁾. وعليه فأركان القراءة المتواترة ثلاثة وهي:

1/ موافقة العربية مطلقا: المقصود بهذا الركن أن القراءة إذا وافقت وجهها نحويا من أوجه النحو قُبلت إذا صح إسنادها ولا يضرها مجيئها على غير القياس، أو على غير الفاشي كقراءة حمزة (وَالْأَرْحَامِ) بالجر، من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء:01]، فالأئمة القراء لا يضرهم مجيء القراءة التي على القليل المستعمل في كلام العرب، أو غير المقيس، إنما المعتبر عندهم الأصح في النقل والأثبت في الأثر، فالرواية إذا صح سندها لزم قبولها والأخذ بها، فلا يردّها فشو لغة ولا قياس عربيّة، لأنّ القراءة سنّة متّبعة⁽²⁾.

2/ موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا: المقصود بهذا الركن أن تكون القراءة موافقة لأحد المصاحف العثمانية التي أرسلها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار حقيقة أو تقديرا.

فالموافقة الحقيقية هي أن تأتي القراءة على وفق ما ثبت في بعض المصاحف دون الأخرى، ومن الأمثلة عليها قراءة ابن عامر "قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا" في البقرة بغير واو، وهي ثابتة في المصحف الشامي، وقراءة نافع وابن عامر وأبو جعفر "فَإِنَّ اللَّهَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ" [الحديد:24]، وهي عند الباقرين "فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ" فإن الضمير "هو" ثابت في المصحف المكي⁽³⁾، والموافقة التقديرية: هي ما يحتمله رسم المصحف، ومن الأمثلة عليها قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف "مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ" [الفتح:4]، وهي عند الباقرين

⁽¹⁾ ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ص18.

⁽²⁾ ينظر أبو عمرو الداني: جامع البيان في القراءات السبع، 2/860.

⁽³⁾ ينظر ابن الجزري: النشر، 11/1.

"مَلِكٍ" بغير ألف، وهي في جميع المصاحف بغير ألف، فاحتمل الرسم أن تكون "مالك"، فقراءة مالك موافقة للرسم تقديراً⁽¹⁾

3/ حصول التواتر: التواتر هو ما وراه جماعة عن جماعة إلى منتهاه من غير تعيين عدد⁽²⁾، وقد تتبع العلماء المحققون القراءات التي جمعت هذه الأركان فوجدوها محصورة في عشر قراءات، تلقتها الأمة بالقبول، وأجمع الناس عليها، وأخذها السلف عن الخلف، وقد نسبت هذه القراءات إلى عشرة قراء هم: أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر وعاصم وحمة والكسائي وخلف⁽³⁾

المطلب الثاني: القراءة الشاذة:

وهي القراءة التي تخلف عنها ركن من الأركان الثلاثة السابقة، وفي هذا الصدد يقول أبو شامة: "فإن اختلت هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة"⁽⁴⁾ وقال ابن الجزري في طبيته:

وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتْ **** شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ⁽⁵⁾

بعد معرفة أن القراءات منها المتواتر ومنها الشاذ، وأن المتواتر ما ثبت قرآنا مقطوعا بصحته فلا يجوز بحال الإنكار أو الطعن في إحدى قراءاته العشر.

(1) ينظر ابن الجزري: منجد المقرئين، ص 18.

(2) المصدر نفسه: ص 18.

(3) المصدر نفسه: ص 18.

(4) أبو شامة: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص 172.

(5) ابن الجزري: طبية النشر، ص 32.

المبحث الرابع: أسباب الإنكار: وفيه ستة مطالب

إن المتأمل في تعامل العلماء مع القراءات يجد أن إنكارهم على بعض ما تواتر منها له أسباب نذكر منها:

المطلب الأول: اتهام القارئ أو الراوي:

إن القراء والرواة هم من بين نقلة القرآن الكريم بقراءاته، فالطعن فيهم طعن في القراءة، لذلك نجد بعض العلماء يتحجج عند رده للقراءة بعدم ضبط الراوي أو القارئ أو يتهمه بالوهم والضعف في العربية، وهي حجج واهية واتهامات باطلة، فالقوم. القراء والرواة. أعلى شأنًا وأسمى قدرا من أن ينقلوا ما لم يضبطوه، كما أن ديانتهم تمنعهم من أن يرووا حرفا من أحرف القرآن من دون تثبت ولا تحري، وأنى لهم ذلك وقد اصطفاهم الله عز وجل من بين خلقه لحفظ كتابه، وكفاهم شرفا أن تُكتب أسماؤهم في أسانيد القراءات يتوارثها الجيل بعد الجيل، ومن الأمثلة على اتهام هؤلاء الأعلام ما صرح به الزجاج في قراءة إسكان همزة "بارئكم" في قوله تعالى: ﴿ فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة 54]، حيث قال: "إنما رواه عن أبي عمرو من لا يضبط النحو كضبط سيبويه والخليل، ورواه سيبويه باختلاس الكسر"⁽¹⁾، وقال الأزهري بعد ذكره لرواية سيبويه باختلاس كسرة الراء: "وسيبويه أضبط لما روى عن أبي عمرو من غيره، لأن حذف الكسر في مثل هذا إنما يأتي في اضطراب الشعر، ولا يجوز ذلك في القرآن"⁽²⁾، وقال ابن أبي مريم الشيرازي: "ومن روى عن أبي عمرو الإسكان في ذلك، فإنه ظن الاختلاس إسكانا لقربه منه، فإن الإسكان في مثل هذا إنما بابه الشعر"⁽³⁾، فانظر كيف اتهموا الراوي وهو اليزيدي الذي روى الإسكان عن أبي عمرو، وسيأتي نقض هذه الحجج في موضعه، بل إن منهم من يتناول على القارئ نفسه كقول ابن قتيبة في القارئ حمزة: "منهم رجل ستر الله عليه عند العوام بالصلاح وقربه من القلوب بالدين، لم أر فيمن تبعت وجوه قراءته أكثر تخليطا ولا أشد اضطرابا منه"⁽⁴⁾.

(1) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 4/276.

(2) الأزهري: معاني القراءات، 1/151، 150.

(3) ابن أبي مريم الشيرازي: الموضح، 1/276.

(4) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص 42.

المطلب الثاني: إجراء القواعد النحوية على القراءات:

من الأسباب التي تجعل بعض العلماء يردون قراءة متواترة عدم موافقتها للمذهب النحوي الذي ينتمون إليه، وبعبارة أخرى عدم خضوعها للقواعد النحوية التي قعدوها، والأصل أن تكون القراءة المتواترة حجة على اللغة العربية لا العكس، لقطعية ثبوتها عن أفصح العرب عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، والمتأمل فيما وضعه النحاة من قواعد يجد بينهم اختلافا في كثير المسائل، فما يراه أصحاب المذهب الكوفي مثلا صوابا يخطئه أصحاب المذهب البصري والعكس بالعكس، فلو كان الواحد منهم منصفاً لأجاز ما خالف مذهبه من القراءة لأنه وافق المذهب الآخر، إلا أن التعصب المذهبي يأبى ذلك ولو على حساب القراءة، ومن المفارقات العجيبة أن الذي حمل هؤلاء العلماء الذين قعدوا قواعدهم هو صون القرآن واللغة العربية من الخطأ بعد انتشار رقعة الإسلام وفشو اللحن على الألسن، ثم تراهم بعد ذلك يرمون ما كانوا يسعون إلى حفظه بالخطأ والضعف، ومن الأمثلة على تخطئة القراءة لمخالفتها قاعدة نحوية قراءة خفض "الأرحام" في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء:01]، فقد ذكر الفراء بأن فيها قبحا، وحجته في ذلك أن العرب لا تعطف الاسم الظاهر على الضمير⁽¹⁾، وسيأتي الرد على هذا الطعن في أوانه.

المطلب الثالث: عدم الاستقراء الكلي لكلام العرب:

من المسلم به أن العلماء إنما استقوا قواعدهم ونظرياتهم من أفواه العرب الأقحاح، إلا أن استقراءهم لكلام العرب ولهجاتهم لم يبلغ درجة الكمال وإنما كان ناقصا، وهو أمر منطقي لكثرة القبائل العربية وتشعبها في البوادي وكثرة لهجاتها، فأنى لهم أن يحيطوا به علما، وهذا الاستقراء الناقص كان سببا من الأسباب التي جعلت بعضهم يلحنون بعض القراءات المتواترة، ومن الأمثلة على ذلك قراءة هشام في وجهه الثاني "هئت" في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف:23]، قال فيها أبو عمرو: "أذْهَبَ فَاسْتَعْرِضِ الْعَرَبَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْيَمَنِ هَلْ تَعْرِفُ أَحَدًا يَقُولُ هَذَا؟! وَقَالَ الْكِسَائِيُّ أَيْضًا: لَمْ تُحَكِّ هَيْتَ" عن العرب. قال عكرمة: "هَيْتَ لَكَ" أَي تَهَيَّأْتُ لَكَ وَتَزَيَّنْتُ وَتَحَسَّنْتُ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ، لِأَنَّهَا لَمْ تُسْمَعْ

(1) الفراء: معاني القرآن، 1/252.

في العَرَبِيَّةِ⁽¹⁾، فانظر إلى ردهم لهذه القراءة بحجة أنهم لم يسمعوها من العرب، وأنى لهم أن يحيطوا بكل ما قالوه؟، بل إن الذي بلغنا عن العرب نزر قليل مقارنة بالذي ضاع⁽²⁾.

المطلب الرابع: ردهم للقراءة لتفردوها:

من الأسباب التي تجعل بعض العلماء يقدحون في قراءة متواترة تفرد قارئها بها عن باقي القراء، أو ظنهم أنه تفرد بها كما فعل الزمخشري مع قراءة حمزة "ولا يحسبن" بالياء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ [الأنفال: 59] حيث قال عنها: "وليسست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة"⁽³⁾.

المطلب الخامس: الجهل بأنها قراءة متواترة:

الجهل بأن القراءة المقدوح فيها متواترة سبب من أسباب إنكارها، فاستقرار الأمر على القراءات العشر المعروفة اليوم والتي تلقمتها الأمة بالقبول وقُطع بصحتها لم يكن إلا في القرن التاسع الهجري على يد المحقق الجهيد ابن الجزري بعد تحقيقه وتدقيقه للأسانيد التي جاءت عن طريقها القراءات العشر، لذلك نجد أن هذا السبب من أهم الأسباب التي جعلت بعض العلماء يردون بعض القراءات، ولعلمهم معذورون في ذلك لعدم ثبوت تواتر القراءة التي ردها عندهم.

المطلب السادس: الانتصار للمذهب الفقهي

يعتبر الانتصار لمذهب فقهي والتعصب له دون غيره من الأسباب المؤدية إلى الطعن في القراءات المتواترة ومن الأمثلة على ذلك إنكار الشيعة لقراءة نصب "أرجلكم" في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجَلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 06]، حيث قال الكاشاني: "وقرى بنصب الأرجل و هو مردود عندنا... دلالة الآية على مسح الرجلين دون غسلهما أظهر من الشمس في رابعة النهار... وعن الباقر سئل عن وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم على الخفض أم على النصب قال: بل هي على الخفض"⁽⁴⁾، فالشيعة ينكرون قراءة النصب لمخالفتها مذهبهم الفقهي الذي

(1) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 164/9.

(2) ينظر أبو حيان: البحر المحيط في التفسير، 658/4.

(3) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 231/2.

(4) الكاشاني: تفسير الصافي: 7/2، 8.

ينص على أن فرض الرجلين المسح لا الغسل، وهو مخالف لمذهب أهل السنة الذين يرون أن الفرض فيهما الغسل لا المسح، والدليل على ذلك فعل النبي ﷺ، أما قراءة الخفض فمحمولة على المسح على الخفين وبهذا يكون الجمع بين القراءتين دون رد إحداهما، قال القرطبي: "وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْخَفْضَ فِي الرَّجْلَيْنِ إِنَّمَا جَاءَ مُقَيِّدًا لِمَسْحِهِمَا لَكِنْ إِذَا كَانَ عَلَيَّمَا خُفَّانِ، وَتَلَقَّيْنَا هَذَا الْقَيْدَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ لَمْ يَصِحْ عَنْهُ أَنَّهُ مَسَحَ رَجُلَيْهِ إِلَّا وَعَلَيْهِمَا خُفَّانِ، فَبَيَّنَ ﷺ بِفِعْلِهِ الْحَالَ الَّتِي تُغَسَّلُ فِيهِ الرَّجُلُ وَالْحَالَ الَّتِي تُمَسَّحُ فِيهِ، وَهَذَا حَسَنٌ"⁽¹⁾.

المبحث الخامس: صيغ الإنكار وأنواعه:

المطلب الأول: صيغ الإنكار

اختلفت صيغ الإنكار على القراءات باختلاف المنكرين فمن الصيغ التي ذكرها بعض العلماء في كتبهم نجد لفظ: غلط، ولحن، وخطأ، وضعيف، وليست بالنيرة، وقبيح...

المطلب الثاني: أنواع الإنكار

إن المتأمل في القراءات القرآنية وكيفية إنكار العلماء عليها يدرك أن هناك نوعين من الإنكار: إنكار جلي والآخر خفي، وسنعرض أمثلة لكل واحد منهما.

* الإنكار الجلي: وهو إنكار واضح يظهر من خلال الألفاظ

التي يطلقها المنكر، والتي تدل على تلحين أو تضعيف القراءة وقد سبق بيان بعض الأمثلة من هذا النوع فلا داعي للتكرار.

* الإنكار الخفي: وهو إنكار غير ظاهر وذلك أن المنكر لا يرد القراءة مباشرة ولا يصفها باللحن صراحة إلا أنه يطلق عبارات توجي برده لتلك القراءة ويظهر ذلك للقارئ عند إسقاط كلام المنكر على القراءة، ومثال ذلك استرداء سيبويه للغة همز "النبي" و "البرية" حيث قال: "وقد بلغنا أنّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبي وبريئة، وذلك قليل رديء"⁽²⁾، وكلا اللفظين ثابت في متواتر القراءات وهي قراءة نافع المدني، فسيبويه لم يستردئ القراءتين بصريح العبارة إلا أنه ذكر ما يدل على استردائهما، وذلك من خلال استرداء اللغة التي جاءتا عليها، ولعلي أذكر لونا آخر من الإنكار الخفي وهو المفاضلة بين

(1) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 93/6.

(2) سيبويه: الكتاب: 555/3

القراءات المتواترة، وإنما ألحقته بباب الإنكار لما تؤديه المفاضلة من إنزال درجة القراءة المفضولة والانتقاص منها وهما في المرتبة سواء، فكلاهما يكتسي قدسية القرآن، ولقد أدى فتح هذا الباب إلى الغلو في المفاضلة حتى كاد بعض العلماء بهذا الصنيع أن يسقطوا القراءة المفضولة، فكان لزاما غلق هذا الباب والتحذير منه، وفي هذا الصدد يقول النحاس: "والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال إحداهما أجود من الأخرى لأهمها جميعا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك. وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا"⁽¹⁾، وحكى الزركشي عن أبي شامة أنه قال: "قَدْ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفُونَ فِي الْقِرَاءَاتِ وَالتَّفَاسِيرِ مِنَ التَّرْجِيحِ بَيْنَ قِرَاءَةٍ "مَلِكٍ" وَ "مَالِكٍ" حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ يُبَالِغُ إِلَى حَدِّ يَكَادُ يُسْقِطُ وَجْهَ الْقِرَاءَةِ الأُخْرَى وَلَيْسَ هَذَا بِمَحْمُودٍ بَعْدَ ثُبُوتِ الْقِرَاءَتَيْنِ وَاتِّصَافِ الرَّبِّ تَعَالَى بِهِمَا ثُمَّ قَالَ حَتَّى إِنِّي أَصَلِّي بِهِدِهِ فِي رُكْعَةٍ وَبِهِدِهِ فِي رُكْعَةٍ"⁽²⁾، والجدير بالذكر في هذا المقام أن لفظ الاختيار في القراءة له معنيان: فإن كان بمعنى المفاضلة بين القراءات فهو من قبيل الإنكار، ومن الأمثلة على هذا المعنى قراءة ابن كثير في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَسَتْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة 37]، حيث قرأ بنصب "آدم" ورفع "كلمات"، وقد انفرد بهذه القراءة، قال فيها النحاس: "والاختيار ما عليه الإجماع وهو في العربية أقوى"⁽³⁾، فلفظ الاختيار الذي أطلقه النحاس هنا يقتضي المفاضلة بين قراءة العامة وقراءة ابن كثير ويبدل على ذلك تعليله لاختياره بأن قراءة العامة أجمع عليها القراء عدا ابن كثير، كما أن قراءتهم أقوى في العربية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على معنى المفاضلة.

وإن كان لفظ "الاختيار" بمعنى الالتزام بقراءة وإقراءها الناس وتعليمهم إياها كما كان يفعل السلف رحمة الله عليهم، فليست من الإنكار في شيء، فالقراء كلهم اختاروا لأنفسهم أوجها معينة من اللغة وأثروها على غيرها، والتزموا بها وأقروها وتلامذتهم، فاشتبهارهم بقراءة محددة كان سببا في نسبة القراءة إليهم، وعلى هذا تكون إضافة القراءة إلى القارئ إضافة اختيار ولزوم لا إضافة اجتهاد واختراع⁽⁴⁾.

(1) النحاس: إعراب القرآن: 43/5.

(2) الزركشي: البرهان في علوم القرآن: 340/1.

(3) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: 116/1، 117.

(4) ينظر أبو عمرو الداني: الأحرف السبعة للقرآن: 61/1.

المبحث السادس: نماذج مختارة من إنكار بعض العلماء على قراءات متواترة:
النموذج الأول:

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة 34].

عرض القراءات في "للملائكة اسجدوا":

قرأ أبو جعفر "لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا" بضم التاء، وقرأ الباقر "لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا" بكسر التاء⁽¹⁾.

القراءة المنكرة عليهما: قراءة أبي جعفر

وجه الأنكار: أنكر كثير من العلماء قراءة أبي جعفر والتي فيها ضم تاء "الملائكة" إتباعاً لضمة الجيم بعدها، ووصفوها بالغلط واللحن والضعف والقبح والفساد وغيرها من الأوصاف التي لا تليق بقداسة القرآن، وحثهم في ذلك مخالفتها قاعدة نحوية، وهي أنه لا يجوز التلاعب بالحركة الإعرابية، فالملائكة في موضع خفض فلا يجوز رفعها للإتباع، وهذه نصوص بعض من أنكر هذه القراءة.

قال الزجاج عنها: "وأبو جعفر من جِلَّة أهل المدينة وأهل الثَّبت في القراءة إلاَّ أنَّه غلط في هذا الحرف لأنَّ الملائكة في موضع خفض فلا يجوز أن يرفع المخفوض ولكنه شبَّه تاء التأنيث بكسر ألف الوصل لأنَّك إذا ابتدأت قلت اسْجُدوا. وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب"⁽²⁾، ووصفها النحاس باللحن فقال: "وهذا لحن لا يجوز، وأحسن ما قيل فيه ما روي عن محمد بن يزيد قال: أحسب أنَّ أبا جعفر كان يخفض ثمَّ يشم الضمة ليدل على أنَّ الابتداء بالضم كما يقرأ ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ [هود: 44] فيشير إلى الضمة ليدل على أنَّه لما لم يُسم فاعله"⁽³⁾، أما ابن جني فقد أكثر من الهجوم عليهما، فتارة ينعتهما بالضعف فيقول: "هذا ضعيف عندنا جدًّا... لأنَّ حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإِتباع إلا على لغة

⁽¹⁾ ينظر ابن الجزري: النشر، 210/2، إتحاف فضلاء البشر، ص 175.

⁽²⁾ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 111/1، 112.

⁽³⁾ النحاس: إعراب القرآن، 45/1.

ضعيفة"⁽¹⁾، وأخرى يلمزها بالقبح فيقول: "فهذا أحد وجهي قبح قراءة أبي جعفر"⁽²⁾، ومرة يصفها بالفساد فيقول: "فهذا كله وما تركناه من نحوه يشهد بفساد قراءة أبي جعفر: لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا"⁽³⁾، وهذا الزمخشري يبين أنها جاءت على لغة ضعيفة فيقول: "وقرأ أبو جعفر "للملائكة اسجدوا" بضم التاء للاتباع، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتياع إلا في لغة ضعيفة"⁽⁴⁾، أما العكبري فقد نعتها بالضعف أيضا واتهم الراوي بعدم الضبط فقال: "وهي قراءة ضعيفة جدًا، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضمّ تنبيها على أنّ الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة"⁽⁵⁾.

الرد على المنكرين: إن المتأمل في أقوال المنكرين على قراءة أبي جعفر يجد أن منشأ الإنكار سببان، الأول مخالفة القراءة لقاعدة نحوية، والثاني اتهام الراوي بعدم الضبط، والذي سنسلط عليه الضوء شرحا وتحليلا ومن ثمّ الرد على الطاعنين هو السبب الأول لقيام البحث عليه.

وقع بعض العلماء في قراءة أبي جعفر، وزلت أقدامهم فيها، فراحوا ينتقصونها ويطعنون فيها دافعهم في ذلك مجيئها على خلاف قاعدة نحوية وضعها أمثالهم من العلماء، وهي أنه لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتياع، وقد تصدى علماء جهابذة للذّب عن هذه القراءة المتواترة بما آتاهم الله من علم، فدحضوا أقوال المنكرين بالحجة، وبينوا زيفها وفسادها، فهذا أبو حيان يردّ على الزمخشري ويبين أنّ القراءة جاءت على لغة أزد شنوءة، فلا ينبغي أن يغلّط القارئ بها، كما بين مكانة أبي جعفر، فهو شيخ نافع، أحد القراء السبعة، كما أنه أخذ القرآن عرضا عن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس وغيره⁽⁶⁾، وعليه فقراءة أبي جعفر مسموعة عن العرب وإن كانت قليلة الاستعمال، وهذا لا يقدرح فيها، فقد سبق بيان أن القراءة إذا تبين تواترها فلا يضرها مجيئها على غير القياس أو

(1) ابن جني: المحتسب، 71/1، 73، 240.

(2) المصدر نفسه: 241/1.

(3) المصدر نفسه: 243/1.

(4) الزمخشري: الكشاف، 127/1.

(5) العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 51/1.

(6) ينظر أبو حيان: البحر المحيط، 246/1.

على القليل من كلام العرب، وهذا ابن الجزري كذلك يردّ على الرّجّاج والزّمخشري ويذكر بأن قول كل منهما لا التفات إليه، فأبو جعفر إمام كبير، كما أنه لم ينفرد بهذه القراءة، وإنما قرأ بها غيره من السلف⁽¹⁾، فهو بهذا يؤكد صحة قراءة أبي جعفر، فهي ليست بدعا منه، وحاشاه رحمه الله أن يتفوّه بحرف أو حركة في القرآن من غير تثبّت ولا تحرّ.

ووجّه العلماء قراءة أبي جعفر بأنها على سبيل إجراء الوصل مجرى الوقف، وذلك أنّ القارئ نوى الوقف على التّاء ساكنة، ثمّ حرّكها بالضّمّ إبتاعا لضمّة الجيم، ومثله ما حكي عن تلك المرأة التي رأت رجلا مع نساء، فقالت: أفي السّوّ تَنُنُّنُهُ⁽²⁾ بفتح التّاء فكأنها نوت الوقف على التّاء، ثم أَلقت حركة الهمزة عليها فصارت مفتوحة⁽³⁾، وذكروا علة أخرى وهي أنّ التّاء شبيهة بألف الوصل فالهمزة تسقط في دَرَج الكلام لأتّها ليست بأصل، وتاء الملائكة تسقط كذلك لأتّها ليست بأصل، فقد ورد المَلَأْتُكُ من دون تاء، فلَمّا أشبهت التّاء همزة الوصل ضُمّت كما تضمّ⁽⁴⁾.

ولهذه القراءة شاهد من شواذ القراءات وهي قراءة الحسن البصري "الحَمْدِ لِلَّهِ" بكسر الدال إبتاعا لحركة اللام بعدها⁽⁵⁾، قال الحلبي فيها: "وقرئ أيضا بكسر الدال، ووجهه أنّها حركة إبتاع لكسرة لام الجر بعدها، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يُتَبِعُونَ الأول للثاني للتعجانس، ومنه: «اضربِ السّاقينِ أُمُّك هَابِلٌ»، بضم نون التثنية لأجل ضمّ الهمزة"⁽⁶⁾، وفي هذه القراءة استهلاك للحركة الإعرابية، فلفظ "الحمد" حقه الرفع على الإبتداء وإنما جُرّ مجانسة حركة اللام بعده، والمتأمل في قراءة الحسن البصري والتي جاءت على نفس نسق قراءة أبي جعفر، يجد أن العلماء الذين وقعوا في قراءة أبي جعفر المتواترة راحوا يوجهون قراءة الحسن البصري الشاذة، ويلتمسون لها الأعذار، وهذا من عجيب ما وقع فيه هؤلاء، وهذه نصوص بعضهم، قال النحاس: "والكسر لغة تميم. فأما اللغة في الكسر فإنّ هذه اللفظة تكثر في كلام الناس والضم ثقيل ولا سيما إذا كانت بعده كسرة

(1) ينظر ابن الجزري: النشر، 210/2.

(2) ينظر أراذت: أفي السّوّ أنته.

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 51/1.

(4) ينظر أبو حيان: البحر المحيط: 246/1.

(5) ينظر ابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات، ص9.

(6) السمين الحلبي: الدر المصون، 41/1.

فأبدلوا من الضمة كسرة وجعلوها بمنزلة شيء واحد⁽¹⁾، وعلّلها ابن جني فقال: "أنّ هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر من استعمالهم أشدّ تغييرا... فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد"⁽²⁾، ووجهها الزمخشري فقال: "وقرأ الحسن البصري: "الحمد لله" بكسر الدال لإتباعها اللام"⁽³⁾، ووجهها العكبري فقال: "ويقرأ بكسر الدال، إتباعا لكسرة اللام، كما قالوا: المعيرة ورغيف"⁽⁴⁾، فليت هؤلاء احتجوا للقراءة المتواترة كما احتجوا للشاذة.

النموذج الثاني: قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُورِ إِنَّكُمْ أَنْتُمْ ظَلِمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجَلَ فَعُتِبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّجِيمُ﴾ [البقرة 54].

عرض القراءات في لفظ "بارئكم":

قرأ أبو عمرو بخلف عن الدوري "بارئكم" بإسكان الهمزة، والوجه الثاني للدوري إختلاس حركة الهمزة، وقرأ حمزة بتسهيل الهمزة بين حال الوقف، وقرأ الباقون "بارئكم" بكسر الهمزة⁽⁵⁾.

القراءة المنكر عليها: قراءة أبي عمرو بإسكان راء "بارئكم".

وجه الإنكار: أنكر كثير من العلماء قراءة أبي عمرو ووصفوها بالغلط واللحن، وحجّتهم في ذلك أنه لا يجوز إسكان الحركة الإعرابية، فالكسرة في لفظ "بارئكم" حركة إعراب فلا يجوز إسكانها تخفيفا لثقل توالي الحركات كما هو معروف عند بعض العرب، فقد رماها المبرد بالحن محتجا بأن التّسكين لا يجوز في حرف الإعراب بسبب توالي الحركات لا في نثر ولا شعر⁽⁶⁾، وذهب بعض العلماء إلى أن إسكان الحركة الإعرابية إذا وقع إنما يكون اضطرارا في الشعر من أجل إقامة الوزن، والقرآن لا اضطرار فيه فلا يجوز هذا الإسكان. قال الأزهري بعد ذكره لرواية سيبويه باختلاس كسرة الهمزة: "وسيبويه أضبط لما روى عن أبي عمرو من

(1) النحاس: إعراب القرآن، 18/1

(2) ابن جني: المحتسب، 37/1

(3) الزمخشري: الكشاف، 10/1.

(4) العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 5/1.

(5) ينظر محمد فهد خاروف: الميسر في القراءات العشر، ص 8.

(6) ينظر القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 402/1.

غيره، لأن حذف الكسر في مثل هذا إنما يأتي في اضطراب الشعر، ولا يجوز ذلك في القرآن⁽¹⁾، ولمكانة أبي عمر في العربية وعلو كعبه فيها إذ هو رأس من رؤوسها، راح بعض العلماء يعللون ورود وجه الإسكان عنه بعدم ضبط الراوي، فاتهموا الراوي فرارا من اتهام أبي عمرو، منهم ابن جني الذي ذكر بأن أبا عمرو قرأ "بارئكم" مختلساً الهمزة إلا أن الراوي لم يضبط عنه، ودليله في ذلك أن سيبويه روى اختلاس هذه الحركة لا حذفها بالكلية، وذكر بأن القوم لم يؤتوا من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية⁽²⁾، وقال ابن أبي مريم الشيرازي: "ومن روى عن أبي عمرو الإسكان في ذلك، فإنه ظن الاختلاس إسكاناً لقربه منه، فإن الإسكان في مثل هذا إنما بابه الشعر"⁽³⁾.

الرد على المنكرين:

إن نظرة فاحصة في الأقوال السالف ذكرها من طرف المنكرين لقراءة أبي عمرو يجد أن سبب إنكارها هو نفسه سبب إنكار قراءة أبي جعفر قبلها، فحجتهم إما مخالفتها لقاعدة نحوية، أو اتهام عدم ضبط الراوي لما رواه عن أبي جعفر، وقد سبق بيان أن الذي يهمننا من السببين هو الأول.

أنكر بعض العلماء قراءة أبي عمرو لمخالفتها قاعدة نحوية وهي عدم جواز إسكان الأحرف الإعرابية عند توالي الحركات، والعلة في ذلك أن الحركة الإعرابية علم للإعراب، قال ابن عطية: "ومن أنكر التسكين في حرف الإعراب فحجته أن ذلك لا يجوز من حيث كان علماً للإعراب"⁽⁴⁾، وقد ردّ علماء أفذاذ على هذا الإنكار ونقضوا بنيانه وبينوا عوره بما ثبت من متواتر القراءات وكلام العرب، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ﴾ [فاطر 43]، حيث قرأ حمزة بإسكان همزة "السيئ" حال وصلها⁽⁵⁾، وهي حركة إعراب، أما من الثاني الثاني فقد أورد العلماء من شعر العرب ما يؤيد قراءة أبي عمر، فهذا أبو حيان يقول رداً على المبرد: "وَزَعَمَ أَنَّ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو لَحْنٌ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِسَيِّئٍ، لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَقْرَأْ

(1) الأزهري: معاني القراءات: 150/1، 151.

(2) ينظر ابن جني: الخصائص، 74/1.

(3) ابن أبي مريم الشيرازي: الموضح، 276/1.

(4) ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 146/1.

(5) ينظر ابن زنجلة: حجة القراءات، ص 594، إتحاف فضلاء البشر: ص 464.

إِلَّا بِأَنَّ عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَعْنَةُ الْعَرَبِ تُوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْكَارُ الْمُبَرِّدِ لِذَلِكَ مُنْكَرٌ⁽¹⁾،
واستدل بقول الشاعر:

فَأَلْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ **** إِنْمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ⁽²⁾

يريد: "أشرب"

وقول الآخر:

رُحْتُ وَفِي رَجُلَيْكَ مَا فِيهِمَا **** وَقَدْ بَدَا هَنَّاكَ مِنَ الْمُتَزَّرِ⁽³⁾

يريد: "هَنَّاكَ"

ثم بين أبو حيان أن قراءة أبي عمرو فيها إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فأجرى المكسوران في "بارئكم" مجرى "إيل"⁽⁴⁾ وذلك أن العرب يسكنون الباء تخفيفاً، كما رد الحلبي على المبرد ووصف ما قاله بالجرأة، وأنه جهل منه بأشعار العرب، لأنه وزد في كثير من الشعر سكون حركات الإعراب⁽⁵⁾، وذكر حجة أخرى لقراءة أبي عمرو فقال: "وقراءة أبي عمرو صحيحة، وذلك أن الهمزة حرف ثقيل، ولذلك اجترأ عليها بجميع أنواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة فقدرت، وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة - رحمه الله تعالى - في قوله تعالى: «وَمَكَرَ السَّيِّءُ وَلَا» فإنه سَكَّنَ هَمْزَةَ «السَّيِّءِ» وَصَلًّا، والكلامُ عليهما واحد، والذي حسنه هنا أن قبل كسرة الهمزة راء مكسورة، والراء حرف تكثير، فكأنه توالى ثلاث كسرات فحسّن التسكين⁽⁶⁾، بين الحلبي من خلال قوله هذا أن الهمزة حرف ثقيل صعب المخرج لذلك نجد العرب قامت بتخفيفه عن طريق إبداله أو تسهيله بين بين أو حذفه، والإسكان عند توالي الحركات نوع من أنواع التخفيف التي يلجأ إليها بعض العرب، وقد حسّن الحلبي إسكان همزة "بارئكم" لأنها مسبوقه بحرف الراء، والراء حرف تكثير، فكأنه توالى ثلاث كسرات. كسرتا الراء لتكررها وكسرة الهمزة. فحسن التسكين، كما أن الصفاقسي أضاف حجة أخرى لقراءة أبي عمرو فقال: "وإذا جاز إسكان حرف الإعراب

(1) أبو حيان: البحر المحيط، 334/1.

(2) البيت لامرئ القيس: ينظر ديوان امرئ القيس: ص141، وروايته فيه: "أُسْقَى" بدل "أَشْرَبَ".

(3) البيت للأقيشر الأسيدي: ينظر ديوانه، ص78، وفيه "عُقَالَةٌ" بدل "ما فيهما".

(4) ينظر أبو حيان: البحر المحيط: 333/1.

(5) ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، 362/1.

(6) المصدر نفسه: 363/1، 364.

وإذها به في الإدغام في إسكانه وإبقاؤه أولى⁽¹⁾، يقصد بهذا القول أنه ثبت في كلام العرب إدغام حرف الإعراب، وإدغام فيه إسكان الحرف ثم إذهابه، فإذا كان الإدغام جائزا فجواز الإسكان أولى لأن فيه بقاء الحرف، ومثال الإدغام قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة 55]، حيث قرأ أبو عمرو بإدغام النون في اللام⁽²⁾، فالنون هنا حرف إعراب سكنت فيه الفتحة من أجل الإدغام في اللام بعدها فأصبحت "تُؤْمَلَك" فلم يبق للنون أثر، فإن كان هذا العمل من إسكان وإدغام مع إذهاب حرف الإعراب جائزا في إسكانه وإبقاؤه أولى بالجواز. وخلاصة ما يمكن قوله في هذا الموضوع أن قراءة إسكان راء "بارئكم" قراءة متواترة صحيحة ثابتة بسندها إلى النبي ﷺ أقرها المحققون من علماء القراءة، فلا يردها مخالفتها لقاعدة نحوية وضعها النحاة، فالقراءة إذا ثبت قرآنيتهما بالرواية الصحيحة كانت حكما على القاعدة لا العكس. كما أنه وجد ما يعضدها من نظائرها في متواتر القرآن، وكلام العرب، وعليه فإنكار من أنكروها منكر.

النموذج الثالث: قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنعام 137].

عرض القراءات في ألفاظ "زين" و"قتل" و"أولادهم" و"شركاؤهم":

قرأ ابن عامر "زَيْنٌ" بضم الزاي وكسر الياء مشددة، و"قتلٌ" بلام مرفوعة، و"أولادهم" بدال منصوبة، و"شركائهم" بهمزة مكسورة وقرأ الباقون "زَيْنٌ" بفتح الزاي والياء، و"أولادهم" بكسر الدال، و"شركاؤهم" برفع الهمزة.⁽³⁾

القراءة المنكر عليها: قراءة ابن عامر.

وجه الإنكار: أنكر بعض العلماء قراءة ابن عامر وحجتهم في ذلك مخالفتها لقاعدة نحوية وهي عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو مذهب البصريين، فقد فصل في قراءة ابن عامر بين "قتل" الذي هو مضاف و"شركائهم" الذي هو مضاف إليه والفاصل

(1) الصفاقسي: غيث النفع، ص 75.

(2) ينظر البناء: اتحاف فضلاء البشر: ص 179.

(3) ينظر ابن الجزري: النشر، 263/2، الاتحاف: ص 274.

بينهما المفعول به "أولادهم"، فقد ذكر ابن جرير بأن مثل هذا في كلام العرب قبيح غير فصيح⁽¹⁾، ووصفها أبو علي الفارسي بالقبح والقلّة في الاستعمال⁽²⁾، ونعتها ابن أبي مريم الشيرازي بما نعتها به أبو علي الفارسي، كما بين أن مثله لم يأت في حال السعة بل أتى في الشعر⁽³⁾، بل إن مكي بن أبي طالب القيسي استبعد جواز مثله حتى في الشعر، وإنما الذي يجوز في الشعر إذا كان الفصل مع الظروف لاتساعهم فيها، أما الفصل مع المفعول به فهو بعيد، فإجازته في القرآن أبعد، وهو الحاصل في قراءة ابن عامر⁽⁴⁾، كما ردها الزمخشري واحتج لذلك بما احتج به مكي⁽⁵⁾، كما وصفها ابن عطية بالضعف⁽⁶⁾.

الرد على المنكرين:

من خلال إيراد أقوال المنكرين على قراءة ابن عامر تبين لنا أن علة ردهم لهذه القراءة هي الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو ما لا يجيزه كثير من النحويين، خاصة إذا كان الفصل بالمفعول به، وقد انبرى علماء أجلاء للذب عن هذه القراءة والرد على من أنكروها، فهذا أبو حيان بعد ذكره لقراءة ابن عامر بين بأن هذه المسألة مختلف في جوازها، يمنعها جمهور البصريين إلا في الضرورة الشعرية، ويجيزها بعض النحويين، ثم رجح مذهب المجيزين مستدلاً بورودها في القراءة المتواترة عن ابن عامر وهو من هو، العربي القح الذي أخذ القرآن عن الصحابي الجليل عثمان بن عفان قبل ظهور اللحن في ألسن العرب، إضافة إلى هذا مجيئها في عدة آيات⁽⁷⁾، فانظر إلى كلام هذا العالم المنصف المقدس لكلام الله عز وجل، المبجل لنقلة القرآن الكريم، العارف لفضل أهل الفضل، ولو أنه اكتفى بذكر هذه الحجة التي أوردتها لكفى إلا أنه أردفها بحجة أخرى وهي موافقتها لكلام العرب ليقطع الشك باليقين على صحة قراءة ابن عامر، وليرد على من ادعى عدم ورود مثلها في كلامهم، ومن ذلك فصلهم بين المتضايقين بجملة في قولهم: "هو غلامٌ إن شاء اللهُ أخيك"، فلئن جاز

(1) ينظر الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن: 137/12.

(2) ينظر أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة: 411/3.

(3) ينظر ابن أبي مريم الشيرازي: الموضح في وجوه القراءات وعللها: 506/1.

(4) ينظر مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ص 317.

(5) ينظر الزمخشري: الكشاف: 70/2.

(6) ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز: 350/2.

(7) ينظر أبو حيان: البحر المحيط، 657/4.

الفصل بجملة كان الفصل بمفرد أولى بالجواز، وكذلك ما ورد في القراءة الشاذة "مُخْلِفَ وَعَدَهُ رُسُلِهِ" بفتح دال "وعده" وكسر لام "رسله"، حيث فصل فيها بين المضاف "مخلف" وبين المضاف إليه "رسله" بـ "وعده" وهو مفعول به لاسم الفاعل "مخلف"⁽¹⁾، وإنما اقتضت على ذكر الشواهد من المنثور لأن الطاعنين مُقرون بثبوت الفصل بين المتضايين في ضرائر الشعر، فهذه الشواهد يمكن القول بجواز الفصل مطلقاً، وقد أغلظ أبو حيان القول في رده على الزمخشري بعد ذكره لضعفه في القراءة فقال: "وَأَعْجَبُ لِعَجَبِي ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَزِدُّ عَلَى عَرَبِيٍّ صَرِيحٍ مَخْضٍ قِرَاءَةً مُتَوَاتِرَةً مُوجُودٍ نَظِيرُهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي غَيْرِ مَا بَيَّنَّتِ"⁽²⁾، كما انتصر الحلبي لقراءة ابن عامر وردّ على المنكرين بحجج أخرى من منثور الكلام تعضد قراءة ابن عامر منها قول النبي ﷺ: "فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي"⁽³⁾، فهذا الحديث فيه فصل بين المتضايين وهو من أفصح من نطق بالضاد، ومنها: "إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله ربه" أي: صوت ربه والله، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة. كما ردّ ابن الجزري على الزمخشري، ويبيّن أن مثل هذا الفصل فصيح شائع، ولا يختص بضرورة الشعر فقط، وجعل قراءة ابن عامر المتواترة دليلاً على ما ذهب إليه، كما بيّن أن كلام ابن عامر حجة وقوله دليل كونه عربي صريح من صميم العرب⁽⁴⁾، ثم إن قراءة ابن عامر يشهد لها الرسم العثماني، فقد كتب لفظ "شركائهم" في بعض المصاحف بالياء، "قال ابن ذكوان: (شُرَكَائِهِمْ) بِيَاءٍ ثَابِتَةٍ فِي الْكِتَابِ وَالْقِرَاءَةِ"⁽⁵⁾، وإن المرء ليعجب من الزمخشري حين اتخذ هذه الحجة دليلاً على خطأ ابن عامر فقال: "والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء"⁽⁶⁾، فانظر إلى الزمخشري كيف اتهم ابن عامر بالغلط لأنه اعتمد على ما رسم في المصحف.

⁽¹⁾ ينظر المصدر نفسه 658/4.

⁽²⁾ المصدر نفسه: 658/4.

⁽³⁾ البخاري: صحيح البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، رقم: 3661، 5/5.

⁽⁴⁾ ينظر ابن الجزري: النشر: 263/2.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه: 265/2.

⁽⁶⁾ الزمخشري: الكشف: 70/2.

وخلاصة القول أنّ قراءة ابن عامر قراءة متواترة مقطوع بصحتها لا يردّها إنكار منكر ولا مخالفتها لقاعدة نحوية، بل هي حجة على القاعدة لا العكس، وعليه فهذه القراءة من الشواهد التي ترد على مذهب أكثر النحويين في عدم جواز الفصل بين المتضايقين، وتنصر مذهب القائلين بجوازه.

النموذج الرابع: قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ بِتَقْوَىٰ رَبِّكُمْ الّٰذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ الّٰذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝﴾ [النساء 01]

عرض القراءات في لفظ "والأرحام":

قرأ حمزة "والأرحام" بميم مكسورة، وقرأ الباقون "والأرحام" بميم مفتوحة¹.

القراءة المنكر عليها: قراءة حمزة.

وجه الإنكار: أنكر كثير من العلماء قراءة حمزة وحجتهم في ذلك عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، فقراءة حمزة فيها عطف "الأرحام" على الضمير في "به" من غير إعادة حرف الجر، وفيما يلي ذكر بعض ذكر بعض الأوصاف التي أطلقها المنكرون على قراءة حمزة:

قال المبرد: "وقرأ حمزة: "الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر"⁽²⁾، وقال عنها الفراء بأن فيها قبحا لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه⁽³⁾، ووصف الزجاج قراءة النصب بالجيدة، بينما رمى قراءة الجر بالخطأ في العربية والخطأ في أمر الدين، أما الخطأ في العربية فيمكن في أن النحويين مجمعون على أنه يقبح عطف اسم ظاهر على اسم مضمير في حال الجر إلا بإعادة الجار، فالنحويون يستقبحون "مررت به وزيد"، وأن مثله لا يجوز إلا في اضطراب الشعر، وأما الخطأ في أمر الدين فيمكن في أن فيه حلف بغير الله⁽⁴⁾، أما أبو علي الفارسي فقد بين أن جر

¹ ينظر البناء: إتخاف فضلاء البشر، ص 236.

⁽²⁾ ينظر المبرد: الكامل في اللغة والأدب، 30/3.

⁽³⁾ ينظر الفراء: معاني القرآن: 252/1.

⁽⁴⁾ ينظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: 6/2.

جر الأرحام قليل في الاستعمال، ضعيف في القياس، وما كان هذا حاله يحسن ترك الأخذ به⁽¹⁾.

الرد على المنكرين:

ردّ جمع من العلماء ودافعوا على قراءة حمزة، وهذه سلسلة من الردود معزوة إلى قائلها: ردّ ابن جني على المبرد وذكر بأن قراءة حمزة ليس فيها فحش ولا ضعف، واحتج بأن قراءته ليست من قبيل عطف الاسم الظاهر على المجرور المضمّر من غير إعادة الجار، إنما أعيد فيها الجار إلا أنه حذف لتقدم ذكره كما حذف لتقدم ذكره في نحو قولهم: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل ولم يقولوا: أمرر به ولا أنزل عليه⁽²⁾، كما ردّ أبو حيان على ابن عطية حين لحن قراءة حمزة، ووصف ما صدر عنه بالجسارة القبيحة التي لا تليق بطهارة لسانه، ثم ذكر بأن قراءة حمزة متواترة قراها سلف الأمة، واتصلت بأكابر الصحابة، كما أن حمزة رحمه الله تعالى كان ورعا صالحا ثقة، وهو من الطبقة الثالثة، ولم يقرأ حرفا من كتاب الله إلا بأثر، وقد أحسن القول حين ذكر بأننا لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ولا غيرهم، فكمن حكم نقله الكوفيون لم ينقله البصريون، وكمن من حكم نقله البصريون لم ينقله الكوفيون⁽³⁾.

وأما حجة ردّ قراءة حمزة لأن فيها الحلف بغير الله فقد أجاب عنها ابن يعيش فقال: "ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنيّ المخفوض. أحدهما: أن تكون الواو واو قَسَم، وهم يُقسِمون بالأرحام ويُعظّمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله: "إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيكُمْ رَقِيبًا" جواب القسم. والوجه الثاني: أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: "وبالأرحام"، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها"⁽⁴⁾، فجعل الواو واو قسم لا واو عطف، ولما كانوا يعظمون الأرحام ويقسمون بها جاء القرآن على مقتضى استعمالهم، وقد أورد الحلبي حجة ثالثة فقال: "وقدّر بعضهم مضافاً فراراً من ذلك"⁽⁵⁾ فقال:

(1) ينظر أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة: 121/3.

(2) ينظر ابن جني: الخصائص: 286/1.

(3) ينظر أبو حيان: البحر المحيط: 500/3.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل: 283/2.

(5) أي فرارا من اعتبار الواو واو قسم فيكون الحلف بغير الله.

«تقديره: وربّ الأرحام»⁽¹⁾، إلا أنه رجح حجة العطف على الضمير غير آبه بمن لا يجيزه، وحُق له ذلك لأن العمدة صحة القراءة لا القاعدة النحوية فقال: "إلا أنّ المقصود من حيث المعنى ليس على القسم، فالأولى حملُ هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا التفات إلى طعن من طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنيّة المانعة له من نقل قراءة ضعيفة"⁽²⁾.

ولقراءة حمزة شواهد من متواتر القراءات وهي قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرُ بِيءٍ وَأَتَسَّجِدَ الْأَحْرَامِ﴾ [البقرة 217]. وهي قراءة اتفق العشرة على قراءتها بهذا النسق، ومن مسموع كلام العرب نثرا قولهم: "مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَقَرَسِهِ، بِجَرِّ الْفَرَسِ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي غَيْرِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَغَيْرُ قَرَسِهِ"⁽³⁾، أما من الشعر فقد ذكر أبو حيان وحده تسعة أبيات شاهدة لقراءة حمزة أغنى عن ذكرها ضيق المقام⁽⁴⁾.

وخلاصة القول إن قراءة حمزة صحيحة مقطوع بصحتها لا يؤثر فيها طعن طاعن ولها ما يعضدها من متواتر القراءات وكلام العرب نثرا وشعرا، وهي بهذا تؤيد مذهب من يرى جواز العطف على الضمير من غير إعادة الجار.

خاتمة:

في خاتمة هذا البحث نخلص إلى جملة من النتائج نذكرها كما يلي:

- 1/ تقديس القواعد النحوية التي وضعها العلماء جعل بعضها منهم ينكر بعض القراءات المتواترة.
- 2/ إذا قُطع بصحة القراءة فلا يردها إنكار منكر ولا طعن طاعن مهما علا شأنه وسطع نجمه.
- 3/ لعلنا نعتذر لبعض العلماء في طعنهم قبل التحقيق في تواتر القراءات العشر وذلك قبل عصر ابن الجزري، أما بعد عصره فلا عذر لمن طعن فيها.

(1) السمين الحلبي: الدر المصون: 555/3.

(2) المصدر نفسه: 555/3.

(3) البحر المحيط: 387/2.

(4) ينظر المصدر نفسه: 387/2، 388.

4/ إنكار القراءات منه الجلي يُدرك من خلال المفردات الدالة عليه مثل: القراءة ضعيفة، رديئة، قبيحة، ليست بنيرة...، ومنه الخفي.

5/ المفاضلة بين القراءات تعد من الطعن فيها لما ينجر عنها من حط قيمة القراءة المفضولة وهما في المنزلة سواء.

6/ إن الرد على المنكرين وبيان أخطائهم ليس انتقاصا من قدرهم أو حطا لمنزلتهم، كيف ذلك وهم الأعلام وورثة الأنبياء، ولكنه الذب عن كلام الله عز وجل وتنزيهه عن النقص، أما العلماء فهم بشر يصيبون ويخطئون، وكما قيل: من ذا الذي لم يسيئ قط ومن له الحسنى فقط.

7/ الحق الذي لا مرية فيه أن القرآن حجة على العربية لا العكس، ومن هنا كان لزاما على المشتغلين بعلم النحو إعادة النظر في بعض القواعد وتصحيحها على وفق ما جاءت به القراءة الصحيحة.

8/ إن إنكار بعض القراءات المتواترة من طرف العلماء المسلمين فتح الباب للمستشرقين للطعن والقدح في القرآن.

ومن أهم التوصيات التي يحسن التنويه إليها هي:

- الاهتمام بالقراءات متواترها وشاذها لما تحويه من نفائس ودرر.
- محاولة جمع القراءات المطعون فيها والرد على الطاعنين بالحجة والدليل.
- الاهتمام بعلم توجيه القراءات عموما.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- إبراهيم بن السري بن سهل: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1408 هـ.
- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني: معجم مقاييس اللغة، تحقق: عبد السلام محمد هارون، د ط، دار الفكر، 1399 هـ.
- أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط3، لبنان، دار الكتب العلمية، 1427 هـ.
- أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس: إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1421 هـ.
- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، د ط، دمشق: دار القلم، د ت ن.
- إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ، 1987 م.
- بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، د م ن، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1376 هـ.
- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط2، دمشق / بيروت: دار المأمون للتراث، 1413 هـ.
- الحسين بن أحمد بن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: مكتبة المتنبى، القاهرة، د ط، د ت ن. شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار آلي قولاج، د ط، بيروت: دار صادر، 1395 هـ.
- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، العين: تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د ط، د م ن، دار ومكتبة الهلال، د ت ن.
- عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ.
- عبد الرحمن المصطوي: ديوان امرئ القيس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1425 هـ.
- عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة: حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة، ط5، 1418 هـ، 1997 م.
- عبد الفتاح القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة بحاشية المصحف الشريف، دار السلام، مصر، ط1، 1437 هـ، 2016 م.
- عبد الله بن الحسين العكبري: التبيان في إعراب القرآن وضع حواشيه، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010 م.
- عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، د ط، بيروت: دار الكتب العلمية.
- عثمان بن جني الموصلبي: الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ت ن.
- عثمان بن جني الموصلبي: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د ط، 1420 هـ، 1999 م.
- عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني: الأحرف السبعة للقرآن، تحقيق: عبد المهيم طحان، ط1، مكة المكرمة: مكتبة المنارة، 1408 هـ.
- عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر: جامع البيان في القراءات السبع، ط1، جامعة الشارقة، الإمارات، 1428 هـ، 2007 م.

- . علي بن محمد بن سالم: غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1425 هـ
- . عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408 هـ
- . مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط: تحقيق مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، ط4، 1436 هـ، 2015 م.
- . محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384 هـ
- . محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي: معاني القراءات، ط1، المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1412 هـ
- . محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي: صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، د م ن، دار طوق النجاة، 1422 هـ
- . محمد بن المرتضي: الصافي في تفسير القرآن، ط2، مطبعة سعيد مشهد، دار المرتضي للنشر، 1402 هـ
- . محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420 هـ
- . محمد بن محمد بن يوسف: النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دط، د م ن، المطبعة التجارية الكبرى، د ت ن.
- . محمد بن محمد بن يوسف: طبية النشر، تحقيق: محمد تميم الزغبى، ط1، جدة: دار الهدى، 1414 هـ
- . محمد بن محمد بن يوسف: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420 هـ
- . محمد بن يزيد المبرد: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 1417 هـ
- . محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صديقي محمد جميل، د ط، بيروت: دار الفكر، 1420 هـ
- . محمد علي دقة: ديوان الأفيشر الأسيدي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997 م.
- . محمد فهد خاروف: الميسر في القراءات العشر المتواترة، دار ابن كثير، ط5، 1437 هـ
- . محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407 هـ
- . مكي بن أبي طالب القيسي: الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل سلمي، دط، القاهرة: دار نهضة مصر، د ت ن.
- . مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق: أحمد مهدي، ط1، لبنان: كتاب ناشرون، 1432 هـ
- . نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي: الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبسي، ط1، جدة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، 1414 هـ
- . يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلي، ط1، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، د ت ن.
- . يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ.